

بيروت، 25 شباط 2011

جانب الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء،

نسخة إلى:

وزارة الخارجية والمغتربين
وزارة العمل والضمان الاجتماعي
لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني

الموضوع: تقرير لبنان النهائي للمراجعة الدورية الشاملة أمام مجلس حقوق الإنسان والتوصيات المتعلقة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

تحية طيبة وبعد،

نحن، مؤسسات المجتمع المدني العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان، كنا قد ساهمنا في إعداد تقرير إنتقائي حول الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان وذلك ضمن مسار المراجعة الدورية الشاملة (UPR)، Universal Periodic Review، للبنان أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف، حيث تضمن، إضافة إلى توصية عامة تتعلق بضرورة وجود تعريف قانوني وواضح للاجئين الفلسطينيين في لبنان، ست توصيات رئيسية تتعلق بالحق في العمل والتملك والشخصية القانونية وحرية التنقل ومنع الاحتجاز التعسفي والمحاكمة العادلة والحق في السكن اللائق، والتي من شأن تبنيها، وإعمالها فيما بعد، أن يساهم في تحسين أوضاع حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين في لبنان،

وحيث أننا واكلبنا مسار المراجعة الدورية الشاملة للبنان، عبر مبعوثين لنا حضروا في جنيف أعمال الجلسة التاسعة لمجلس حقوق الإنسان، في تشرين الثاني 2010،

وإذ نثمن جهودكم الرامية إلى تحسين ظروف الحياة لشعبنا في لبنان، حتى العودة إلى ديارنا وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة،

وإذ نعتبر أن مسار المراجعة الدورية الشاملة يعكس مدى التزام الحكومة اللبنانية مسألة المعالجة الجدية لقضية حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، سيما وأنّ التقرير قيد الإعداد، والذي سيرفع إلى مجلس حقوق الإنسان، ليُعتمد، وبشكل نهائي، في 18 آذار 2011، هو بمثابة خطة عمل للحكومة على مدى الأربع أو خمس سنوات المقبلة،

وحيث أننا نرى بأنه، ومن الضروري، أن تُلحظ هذه الخطة كافة المواضيع الحقوقية والأساسية في موضوع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وذلك حسبما عرضناها في التقرير الإنتقائي الذي أشرنا إليه أعلاه، والمرفق ربطاً، نتقدم من جانبكم الكريم بطلب الموافقة على تبني البنود الثلاثة، والمتعلقة، حسبما وردت، وعلى التوالي، بـ: (1) إجراءات تحسين إمكانيات وظروف عمل اللاجئين الفلسطينيين، (2) تقوية الجهود لمساعدة فاقدى الأوراق الثبوتية وكذلك، (3) تقوية دور لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، حيث أنّ هذه البنود وُضعت في خانة التوصيات المؤجل النظر بها، وذلك ضمن مسودة التقرير النهائي لمجموعة العمل الذي أقرّ في جنيف في تشرين الثاني 2010 (مرفق ربطاً).

وللأهمية، وإنسجاماً مع الجهود التي يتم بذلها سواء في البرلمان اللبناني لإقرار الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، أو في المؤسسات الدستورية الأخرى، نتمنى من جانبكم الكريم على إعادة النظر بالتوصيات التي كان قد رفضها الوفد الرسمي اللبناني عند اعتماد مسودة التقرير، وبذل الجهود باتجاه حث الرئاسة على قبول هذه التوصيات و/أو إضافة بنود، تتعلق بإرادة لبنان تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين حتى عودتهم، باعتبارها من المعضلات الأساسية التي ستعمل الحكومة على التطرق لها في جدول أعمالها خلال السنوات الأربعة أو الخمسة القادمة، لا سيما فيما يتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين بالتملك وحرية التنقل والعمل في المهنة الحرة.

إن مسار المراجعة الدورية الشاملة هو استحقاق دولي، يلتزم لبنان به، من خلال التزامه بمواثيق حقوق الإنسان الدولية، وبالتالي، علينا أن نعمل على حشد الجهود وبلورتها بما يخدم إلتزامات لبنان من جهة والتزامنا وإياكم النهوض بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

نتطلع للقائكم عمّا قريب للتباحث وإياكم بهذا الشأن، وإلى حينها، تفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير،

الجمعيات الموقّعة (بحسب الترتيب الأبجدي):

• الإتحاد النسائي العربي الفلسطيني

- جمعية النجدة الإجتماعية
- جمعية عمل تنموي بلا حدود (نبح)
- جمعية البرامج النسائية
- جمعية الأخوة للعمل الثقافي والاجتماعي
- مجمع الكنائس للخدمة الاجتماعية JCC
- مركز الأطفال والفتوة (شاتيلا)
- مركز التنمية الإنسانية
- مركز المعلومات العربي للفنون الشعبية (الجنى)
- مركز حقوق اللاجئين - عائدون
- المساعدات الشعبية النروجية - لبنان
- المساعدات الشعبية للإغاثة والتنمية
- المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)
- منظمة ثابت لحق العودة
- مؤسسة شاهد لحقوق الإنسان

مرفق ربطاً: التقرير الإنتقائي حول الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان المرفوع إلى مجلس حقوق الإنسان في شهر نيسان 2011.

للإتصال:

- السيدة رولا بدران، المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، 01-303507 و rolab@palhumanrights.org
- السيد وسام الصليبي، المساعدات الشعبية النروجية، 01-702551 و advocacy@npa-lebanon.org